E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.7/2023/7
27 July 2023
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة المرأة
الدورة الحادية عشرة
بيروت، 10-11 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

التمكين الاقتصادي للنساء كمحفّز لازدهار الاقتصادات الوطنية

تندرج في إطار البند 8 من جدول الأعمال المؤقّت ستة بنود فرعية تناقشها لجنة المرأة بالاستناد إلى الوثائق التالية:

1- الإصلاحات التشريعية الداعمة للتمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية (E/ESCWA/C.7/2023/7(Part I)).

2- نُظُم النقل الآمنة والفعّالة كعوامل للتمكين الاقتصادي للمرأة (E/ESCWA/C.7/2023/7(Part II)).

3- التصدّي للتحرُّش الجنسي في المجال العام (E/ESCWA/C.7/2023/7(Part III)).

4- الوصول إلى الأراضي والممتلكات والأصول غير المنقولة وريادة الأعمال للنساء (E/ESCWA/C.7/2023/7(Part IV)).

5- النهوض بسياسات الرعاية في البلدان العربية (E/ESCWA/C.7/2023/7(Part V)).

6- تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة عن طريق الحماية الاجتماعية المراعية لقضايا الجنسين (E/ESCWA/C.7/2023/7(Part VI)).

تمثِّل هذه البنود الفرعية محور التركيز الموضوعي للدورة الحالية، وهو تحديداً "التمكين الاقتصادي للنساء كمحفّز لازدهار الاقتصادات الوطنية".

التمكين الاقتصادي هو حجر الأساس في المساواة بين الجنسين، وهو يشير إلى القدرة على النجاح والتقدُّم اقتصادياً، والسلطة لاتخاذ القرارات الاقتصادية والتصرُّف بناءً عليها. والتمكين الاقتصادي للمرأة حقٌّ ضروريّ لتحقيق المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية الأوسع نطاقاً، مثل النمو الاقتصادي والحدّ من الفقر وتحسين الصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي. وتشكِّل النساء 50 في المائة من سكان العالم، لكنّهن لا يمثِّلن إلاّ 37 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم[1]، ممّا يعني أنّ المرأة، بصفةٍ عامة، لا تحقّق إمكاناتها بالكامل من حيث مساهمتها في الاقتصاد العالمي.

تحتلّ المنطقة العربية باستمرار مرتبةً متدنية في المؤشرات العالمية لمشاركة المرأة في المجال العام. وعلى سبيل المثال، تراجعت مشاركة المرأة في القوى العاملة إلى 18 في المائة في عام 2021[2]، ويُعزى ذلك جزئياً إلى جائحة كوفيد-19. ولكنّ أداء المنطقة لا يزال ضعيفاً في ما يتعلّق بهذا المؤشر، بغض النظر عن تأثير الجائحة ورغم الارتفاع النسبي في التحاق الإناث بالمدارس الابتدائية (94 في المائة)[3] ونسبة الالتحاق المعتدلة بالمدارس الثانوية (71 في المائة) في عام 2020[4]. وفي المجال السياسي، لا تشغل النساء في المنطقة إلاّ 16.3 في المائة من المقاعد البرلمانية، وهي أدنى نسبة على مستوى العالم[5].

وفي إطار البنود الفرعية الستة المذكورة أعلاه، ستنظر لجنة المرأة في المجالات التي يمكن أن تؤثّر على قدرة المرأة على تحقيق إمكاناتها بالكامل، عن طريق زيادة إحساسها بالأمان، وتوسيع نطاق خياراتها، وتعزيز إمكانية حصولها على الموارد وسيطرتها عليها. وسيساهم هذا الأمر بدوره في اقتصادات وطنية أكثر ازدهاراً.

وتقدِّم الوثيقة الأولى نَهجاً ثلاثياً للإصلاحات القانونية يتمثّل في إيجاد بيئة عمل لائقة لتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل؛ وإنشاء نظام قانوني لريادة الأعمال يعزّز دور المرأة في ريادة الأعمال ويحفِّز توظيفها؛ ووضع إطار تشريعي شامل يعزّز العدالة بين الجنسين ضمن الأسرة والمجتمع، بحيث يتيح للمرأة القدرة والحرية في الاختيار للوصول إلى الفرص. وتركِّز الوثيقتان الثانية والثالثة على الوصول إلى المجال العام والتمتُّع بالأمن فيه وفي عالم الأعمال باعتبارهما حجر الأساس لقدرة المرأة على التنقُّل والوصول إلى التعليم والعمل وجميع الخدمات والأنشطة العامة الأخرى. وتَعرض الوثيقة الرابعة الصلة بين ريادة الأعمال للنساء وحصولهنّ على الممتلكات والأصول، وهو حقّ متنازَع عليه في الممارسة العملية في المنطقة. أمّا الوثيقة الخامسة فتتناول الحاجة الملِحّة إلى سياسات رعاية شاملة للأطفال والمسنّين والأشخاص ذوي الإعاقة، من شأنها أن تدعم المرأة في البحث عن فرص ودفع عجلة النمو الاقتصادي بصورةٍ عامة. وتدعو الوثيقة السادسة إلى وضع سياسات

---

(1) McKinsey Global Institute, The power of parity: how advancing women's equality can add $12 trillion to global growth – executive summary, 2015.

(2) البنك الدولي، معدل المشاركة في القوى العاملة، إناث (% من عدد السكان من الإناث فوق سن 15 عاماً) - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية).

(3) البنك الدولي، الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية، إناث (% من الإجمالي) – العالم العربي.

(4) البنك الدولي، الالتحاق بالمدارس، المرحلة الثانوية، إناث (% من الإجمالي) – العالم العربي.

(5) Inter-Parliamentary Union, Women in parliament in 2022: the year in review, 2023.

حماية اجتماعية مراعية لقضايا المساواة بين الجنسين لا تلبي احتياجات النساء الفقيرات فحسب، بل تزيد أيضاً من فرص حصولهن على التأمين الاجتماعي ومعاشات التقاعد بغض النظر عن وضعهنّ الوظيفي.

تَعرض هذه المجموعة المؤلّفة من ست وثائق العديد من أدوات ونُهُج السياسات التي طوّرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ونفَّذتها في المنطقة. ولجنة المرأة مدعوّة إلى استعراض محتواها والتعليق عليها.